دور الاقتصاد الأزرق في تعزيز التنمية المستدامة (تجارب بعض الدول)

أ. صلاح الفيتوري الصادق الطيب أ. فيصل عبد الرحمن كحلول
s.taib@zu.edu.ly f.kahloul@zu.edu.ly
كلية الاقتصاد العجيلات ـ جامعة الزاويـــة .

The role of the blue economy in promoting sustainable development . ((experiences of some countries)

Abstract

The blue economy is a modern sector that has become very important and contributes significantly to both developed and developing economies. This research has demonstrated the importance of this type of economy for sustainable development. There are many experiences from several countries, including the European Union, Singapore, and Algeria, which have developed several plans to benefit from the water resources available on their land. And enacting laws to preserve marine resources in various activities such as marine fishing, coastal tourism, and other activities that contribute to raising the country's economic level.

الملخص:

الاقتصاد الأزرق من القطاعات الحديثة التي باتت لها أهمية كبيرة ومساهمة مهمة في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء وهذا البحث وضح الأهمية لهذا النوع من الاقتصاد على التنمية المستدامة، وهناك تجارب كثيرة من عدة دول منها الاتحاد الأوروبي، سنغافورة، الجزائر، التي وضعت عدة خطط للاستفادة من مواردها المائية المتوفرة على ارضها، ووضع قوانين للمحافظة على الثروات البحرية في عدة نشاطات مثل الصيد البحري، السياحة الساحلية وغيرها من النشاطات التي تسهم في الرفع من المستوى الاقتصادي للبلاد

المقدمة:

الاقتصاد الأزرق يعتبر من المصطلحات الاقتصادية الحديثة والتي بدأت تأخذ نطاق من البحث والتحري لمعرفة ما يمكن الاستفادة من كل الموارد المتاحة في الدولة ومنها الموارد المائية، فالمقدرات المائية تعتبر من المصادر المهمة لعدة نشاطات اقتصادية، فالبحار والمضايق والانهار والبحيرات تُعتبر من لموارد التي

يمكن استغلالها في عدة انشطة ترجـــع على الدّولة بالوفرة الاقتصادية وكذلك تساعدها على التنويع الاقتصادي المطلوبة لاستمرارية النشاط الاقتصادي، ويساعد الاقتصاد الأزرق للابتعاد عن الاقتصاد التقليدي ويجعل الموارد الطبيعية أكثر استدامة وصديقة للبيئية أكثر من الاقتصاد التقليدي الذي لا ينظر للاستدامة بشكل كبير.

هذا جعل الاقتصاد الأزرق مجالا خصبا للاستثمار وتوفير فرص ربح في العديد من المجالات، والدول النامية تعد من بين الدول التي بدأت في استكشاف الموارد المائية التي يمكن الاستفادة منها بحيث تساعد الدول للاكتفاء الذاتي وأحيانا التصدير ومنها نشاطات توليد الطاقة الكهربائية، مناطق عبور، الصيد البحري، السياحة والنقل البحري غيرها من الأنشطة التي سنتطرق لها في هذا البحث.

المشكلة البحثية وتساؤلاتها: -

إن الدول على حد سواء المتقدمة او النامية تسعي بكل ما لديها لاستغلال كل الموارد الاقتصادية المتاحة، ومن هذه الموارد تعتبر الموارد المائية من أهمها والتي تكون غير مستغلة في بعض الدول، وبعد ظهور هذه الأهمية للموارد المائية اصبح المصطلح الشائع هو الاقتصاد الأزرق. ومن هذا المنطلق يضع البحث تساؤل مهم عن مدى مساهمة الاقتصاد الأزرق في التنمية المستدامة في بعض الدول؟ وهل يمكن الاستفادة من هذه التجارب في الاقتصاد الليبي؟

فرضية البحث:

للإجابة على إشكالية البحث يمكن وضع الفرضية التالية: -

- الاقتصاد الأزرق يعتبر من المجالات التي تساعد الدول لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستثمار في الموارد المائية واستغلالها الاستغلال الامثل.

أهداف البحث: -

1- التعريف بالاقتصاد الأزرق من حيث المفاهيم والمجالات.

2- توضيح الأهداف التي بينت عليه الاقتصاد الأزرق.

3- معرفة ما يتضمنه الاقتصاد الأزرق ليصبح جزء من خطة التمية المستدامة.

4- عرض تجارب الدول في مجال الاقتصاد الأزرق.

5- معرفة التحديات التي تواجه الدول لتحقيق أهدافها في مجال الاقتصاد الأزرق.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من خلال ما يقدمه الاقتصاد الأزرق من قيمة مضافة للدول التي تكون لديها موارد مائية كبيرة، فالدول التي تعتمد في اقتصادها على الإيرادات

الريعية تبحث بكل السبل لتقنين هذا الاعتماد والبحث عن مصادر أخرى للدخل، فنجد أن هذه الدول تأثرت بالارتفاع والانخفاض في أسعار الطاقة وبالتالي كان من ضمن الخطط التنموية لديها الاستفادة من أي موارد أخرى ومنها الموارد المائية، فالبحث يوضح أهمية المجالات التي يتضمنها الاقتصاد الأزرق ومقدرته على مجاراة الاقتصاد التقليدي.

منهجية البحث:

سيعتمد البحث على التحليل الوصفي للمشكلة من خلال الدراسات والدوريات السابقة التي درست الموضوع، ويمكن من خلال هذه الدوريات والمنشورات وضع صورة كاملة لمقومات وأهداف الاقتصاد الأزرق لبعض الدول والنظر لما يملكه الاقتصاد الليبي من مقدرات غير مستغلة من خلال تجارب دول العالم.

الدراسات السابقة:

دراســـــة: سفيان خلوفي وكمال شريط (2021) الاقتصاد الأزرق المستدام: ركيزة أساسية لبلورة نموذج استراتيجي تنموي جديد في الجزائر: وهدفت الدراسة لبحث كيفية استغلال الجزائر لمواردها المائية من خلال نموذج تنموي منم خلال الاقتصاد الأزرق، وخلصت الدراسة بأن أن البلاد لها إمكانيات تجعلها على استعداد لتحقيق تقدم اتجاه الاقتصاد الأزرق من خلال البحث ووعي الأفراد ووضع السياسات اللازمة والالتزام بها.

- سفيان جبران & إيمان قلال (2018) دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية في دول المتوسط، هدفت الدراسة لمعرفة الدور الذي يقوم به الاقتصاد الأزرق في المساهمة في تحقيق الاقتصاد المستدام الذي يراعي المحافظة على المقدرات البيئية في المحيط البحري لدول البحر الابيض المتوسط، فدول المتوسط تتميز بمجوعة ساحلية بحرية بيئية تساعد السكان لتحقيق التنمية المستدامة بيئيا واقتصاديا.

مفهوم ونشأة الاقتصاد الأزرق:

يعتبر الاقتصاد الأزرق من المفاهيم الحديثة التي ظهرت نتيجة عدم استغلال الدول لمواردها المائية، وبالأخص الدول ذات الاقتصاد الريعي التي تعتمد على مورد واحد لتمويل ميزانيتها كالنفط والغار، فظهر الاقتصاد الأزرق كنتيجة لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال استغلال الأمثل للموارد المائية وعدم هدرها والعبث بها مما يجعل الاقتصاد المحلي يحقق مكاسب ومردود اقتصادي وكذلك المحافظة على

هذه الثروات، وقد اهتم البحاث الاقتصاديين والبيئيين والمنظمات الدولية والإقليمية بهذا النوع من الموارد وأعطت أهمية لدراسة أبعادها وكيفية الاستفادة منه، وقد كان الباحث غونتر باولي أول من اقترح الاقتصاد الأزرق من خلال كتابه "الاقتصاد الأزرق 10 سنوات - ابتكار -100 مليون وظيفة لسنة 2010"، واللافت أن المقصود في البداية كان الاقتصاد الأخضر الأزرق أو الاقتصاد البحري الأخضر الجديد، والذي يعكس الحفاظ على البيئة مع استغلال المقدرات والموارد المتاحة في الموارد المائية للبلاد (خلوفي & شريط، 2021).

وقد تم تعريف الاقتصاد الأزرق من عدة منظمات منها تعريف الأمم المتحدة التي أظهرت مفهوم الاقتصاد الأزرق في مؤتمر التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، فالاقتصاد الأخضر ظهر كفرع من فروع الاقتصاد الأخضر في البداية عن طريق وضع خطط للبلدان الساحلية للاستفادة من الموارد البحرية لديها، وبعدها تطور مفهوم الاقتصاد الأزرق من مفهوم مرتبط بالاقتصاد الأخضر الي مفهوم له نموذج عالمي خاص به، وقد عرف على أنه " نظام دائري منخفض التلوث يعتمد على أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام، ويمكن أن يزيد الرفاهية والعدالة الاجتماعية ويدر القيمة الاقتصادية والعمالة وفي الوقت نفسه يقلل بشكل كبير من الخاطر البيئية وندرة الموارد الطبيعية (نسيمة، 2022).

وقد عرفت منظمة الأغذية ولزراعة التابعة للأمم المتحدة الاقتصاد الأزرق على أن " الاقتصاد المرتكز على الأنشطة البحرية في المسطحات المائية من محيطات وبحار وبحيرات وخلجان واستثمار مواردها بما يحقق أفضل عائد ممكن من هذه الأنشطة الاقتصادية مثل صيد الأسماك والنقل البحري والخدمات اللوجستية والسياحة والتعدين" (سلامي & دبش، 2023). وهناك من ينظر للاقتصاد الأزرق على انه مفهوم حديث الظهور حيث بدأ منذ تسطير اتفاقية الأمم المتحدة في سنة 2012 في ريو دي جانيرو للتنمية المستدامة، وكان الاتفاق على تعزيز الاقتصاد الأزرق أو الاقتصاد البيئي للحد من المخاطر البيئية وتخفيض انبعاثات الكربون، وكفاءة الموارد. وقد قدم البنك الدولي تعريف للاقتصاد الأزرق على أنه " تطور اقتصادي بحري يؤدي إلى تحسين الرفاء البشري والعدالة الاجتماعية، بينما يقلل بدرجة كبيرة من المخاطر البيئية والنكسات الايكولوجية" (لطروش & برينيس، 2022)

مكونات الاقتصاد الأزرق :

إن الاعتماد الرئيسي للاقتصاد الأزرق على الأنشطة الاقتصادية حول البحار والمحيطات والأنهار، ولهذا الاقتصاد مكونات يجب أن تتوافر لتحقيق الفعالية ومنها (داشور & لفته، 2020):-

1- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وجعلها تتسم بالاستدامة الاقتصادية بحيث يتم الاستغلال الأمثل للموارد بدون هدر، مع وجود محافظة لهذه الموارد التي تتميز بالندرة والمحدودية.

2- مرونة النظام البيئي للحفاظ وذلك للحفاظ على النظم البيئية بصورة مرنة، وذلك لما لها من أهمية بالغة بسبب الضغط المحلي والدولي على الموارد المائية للدول.

3- المشاركة المجتمعية وتعتبر من المكونات ذات الحيوية وأهمية بالغة لدي المجتمعات، وذلك لانعدام الوصول إلى أنظمة الحوكمة المركزية للبلاد، وكذا تركز السكان في الأرياف واعتمادهم على الأنشطة البحرية وانتشار الأحكام العرفية من حيث الحيازة البحرية.

4- الترتيبات المؤسسية واللوائح والقوانين ومدى إمكانية تنفيذها بين السلطة لمالكي الموارد والمستخدمين، وبالتالي فإن الاقتصاد الأزرق يعطي أهمية لهذه الإجراءات.

5- القدرات التكنولوجية والتقنية الحديثة التي تساعد في تمكين الاقتصاد الأزرق في تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية مما يجعل القدرات الإنتاجية أكثر كفاءة.

أهداف الاقتصاد الأزرق:-

من ضمن الخطة التي وضعتها الأمم المتحدة لسنة 2030 كان من ضمنها الاستغلال الأمثل والمستدام للحياة تحت الماء، وكان هذا الهدف رقم 14 من ضمن 17 هدف لخطة الأمم المتحدة وهو تحت شعار "الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام لتحقيق التنمية المستدامة" وهذه الأهداف تتمثل فيما يلي (مسكُين & زرقوط، 2019):-

1- بحلول سنة 2025 يكون هناك خطوات لإيقاف التلوث ومنعه في الحياة البحرية، وسعي لمنعه بشكل كبير وبالذات من الأنشطة البرية بما فيه الحطام البحري وبتلوث المغذيات.

2- إدارة الحياة البحرية والساحلية بما يضمن استدامتها وحمايتها، من خلال اتخاذ إجراءات تحمى الإنتاجية واستدامة المحيطات وتعزيز مقدراتها على مواجهة التحديات.

3- تقليل ملوحة المحيطات الي الحدود الدنيا ومعالجة التأثيرات التي تسببها، من خلال تشجيع ودعم البحث العلمي في المجال الحياة البحرية.

4- وضع الخطط والقوانين لتنظيم الصيد بحيث يتم انهاء الصيد الجائر وغير المعلن عنه، وذلك لزيادة واستقرار الانتاج الدولة من الأسماك بحيث لا ينخفض المخزون السمكي من خلال الممارسات الخاطئة.

5- ايقاف الاعانات المخصصة لمصائد الأسماك التي تسهم في التقليل من القدرات لصيد الأسماك، مع توفير السبل والإمكانيات لوصول الصيادين الحرفيين الصغار إلى الموارد البحرية والأسواق.

6- عن طريق تنفيذ القانون الدولي يتم حفظ المحيطات والموارد واستخدامه بشكل مثالي وبخطة مستدامة لحفظ الثروات.

7- تعزيز البحث العلمي في مجال التكنولوجيا البحرية بحيث من الممكن تحسين الوضع البحري للمحيطات والموارد المائي والسعي لتقليل التكاليف من خلال تعزيز التنوع البيولوجي البحري.

مجالات الاقتصاد الأزرق: -

1- المصايد الأسماك:- يعتبر هذا المجال من المجالات المهمة ضمن وإطار الاقتصاد الأزرق، حيث يسهم بحوالي 270 مليار دولار سنويا من ضمن الناتج المحلي العالمي، مع توفير فرص عمل لأكثر من 300 مليون شخصن وكذلك توفير كميات كبيرة من الأسماك لأكثر من 3 مليار مستهلك حول العالم، وتعتبر المصايد كضمان للأمن الغذائي وتوفير فرص تجارية واستثمارية للمناطق الساحلية حيث بلغ اقتصاد المأكولات البحرية الي 140 مليار دولار، وبلغ الطلب العالمي على الأسماك 50 مليون طن الي 183 مليون طن عام 2015.2

2- تربية الأحياء المائية: وهذا المجال يتمثل في زراعة الأسماك حيث يبلغ قيمة الأنشطة المائية 73% ما يغطي الطلب العالمي على المأكولات البحرية، ونتيجة لزيادة عدد السكان فكان لهذا المجال دور كبير في توفير فرص عمل، تعزيز الأمن الغذائي العالمي من خلال توفير سلع ممكن تصديرها مع استدامة المعايير في فترة الإنتاج (افلفيز & بن حميمد، 2019).

3ـ السياحة الساحلية والبحرية:- يعتبر هذا القطاع من القطاعات التي حصتها تصل الي 30% من التدفقات السياحية العالمية واستضافة الوجهات السياحية العالمية، ويتأثر هذا القطاع بالعديد من العوامل منها التغير المناخي، تآكل السواحل نتيجة الاستخدام المفرط، ويواجه هذا القطاع عدة تحديات منها التأثير البيئي على السواحل وبالأخص في الأنشطة غير المستدامة، التغيرات المناخية كذلك تعتبر من التحديات التي تواجه هذا القطاع. وفي سنوات قبل جائحة كورونا كان هناك انتعاش في سوق السياحة العالمية، وتشير التوقعات ان الزيادات في معدلات السياحة سيزداد بعد الفترة التي مرت بها البلدان الساحلية في فترة كورونا، ومن خلال التوقعات للفترة بين 2021-2030 فان السياحة ستلعب دور كبير في خلق العوائد، وزيادة فرص العمل، وذلك سيكون عن طريق خلق بيئة سياحية جذابة مستدامة تراعى فيها الحفاظ على المقدرات لكي تبقي بدون تأثيرات ضارة على المدى البعيد (نسيمة، 2022).

4ـ الطاقات المتجددة:- كل الدول بدون استثناء تبحث عن مصادر جديدة للطاقة تبعدها عن الطاقة التقليدية، ومن المصادر الحديث للطاقة البديلة فهيا الطاقة المستمدة من البحار والأنهار، وهذه المصادر تسهم بشكل كبير في تخفيض غازات الاحتباس الحراري والتي تعتبر بدورها أحد أهداف التنمية المستدامة، وتمد المحيطات حوالي 10% من الطاقة البديلة التي تسهم في تقليل الاحتباس الحراري وهو الهدف الذي تسعى له الدول لتخفيف درجة الحرارة بمعدل 1.5 درجة مئوية بحلول 2050، ويمكن استخدام الرياح البحرية للمحيطات في توليد الطاقة باستخدام المد والجزر وطاقة الأمواج والتي تساعد على تقليل انبعاثات الغازات الدافئة (سلامي & دبش، 2023).

التنمية المستدامة ـ مفهومها وأهدافها

التنمية المستدامة تعتبر من الأهداف التي وضعتها الأمم لمتحدة من ضمن أهم أهدافها في كل خططها التنموية، وهناك عدة تعريفات للتنمية المستدامة كتعريف الاقتصادي روبرت سولو بأنها " عدم الاضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي" (جبران & قلال، 2018). قد عرفها الاقتصادي ادوارد باربي "التنمية المستدامة هي ذلك النشاط المؤدي للارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد المتاحة والموارد البيئة المتاحة، فهي عملية تفاعل بين ثلاثة أنظمة نظام حيوي بيئي، نظام اقتصادي ونظام اجتماعي" (زهيرة & بن حميمد، 2019).

أهداف التنمية المستدامة:

سطرت العديد من المؤتمرات والملتقيات أهداف التنمية المستدامة والتي تعزز روح البناء وفق معيار اقتصادي اجتماعي بيئي ومن اهم هذه الأهداف ما يلي:- (نسيمة، 2022)

ـ تخفيض أو القضاء على كل أنواع الفقر، تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز القدرات للزراعة المستدامة.

ـ ضمان وصول السكان من مختلف الاعمار على العيش الصحي والرفاهية، ولتعليم الجيد، وضمان التعلم مدى العمر للجميع

ـ تعزيز دور المرأة في المجتمع وتكون جزء مهم في التنمية.

ـ إدارة المياه بطريقة مستدامة مع التأكيد على وصولها للجميع، مع ضمان وصول حصول السكان ككل على الطاقة الحديثة وباقل التكاليف.

ـ توفير فرص عمل لائقة للأفراد، مع تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، مع تحفيز وتشجيع الصناعة والابتكار.

ـ المساواة بين الأفراد في المجتمع، ومنع أي مظهر من مظاهر عدم المساواة، مع توفير الدن البشرية الشاملة التي تبنى على أسس مستدامة.

ـ الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد المائية واستخدامها في تحقيق التنمية المستدامة، مع إدارة الحياة البرية والغابات بطريقة مستدامة للحفاظ عليها من التلف والاندثار.

ـ تعزيز بناء مجتمعات مسالمة بدون نزاعات، وبناء مؤسسات تساعد على توزيع الثروات وتحقيق العدالة بين جميع الافراد.

ـ بناء علاقات وشراكات بين الدول في كل المجالات وفق إطار التنمية المستدامة للحفاظ على المقدرات لكل البلدان.

دور الاقتصاد الأزرق في التحول نحو الاستدامة الاقتصادية:

يعتبر الاقتصاد الأزرق من ضمن الأهداف التي تسعى كل الدول لتحقيقه مما يمثله من أهمية في عملية القضاء على الفقر والمساعدة على تخفيف حدة التغير المناخي، وتأتي هذه الأهمية من خلال أن 70% من مساحة الأرض تغطيها المياه وأن 90% من حركة التجارة الدولية تتم عن طريق البحار والمحيطات، فيعتبر الاقتصاد الأزرق من الاقتصاديات الأقل تلوثا مما يجعله اقتصاد متاح للأجيال الحلية والمستقبلية (جبران & قلال، 2018). ومن هذا المنطلق حاولت العديد من الدول الاستفادة من امكانياتهم المائية بطريقة مثالية ومستدامة ومن هذه التجارب ما يلي: -

التجربة الجزائريـــــة: تعتبر الجزائر من الدول الريعية التي تعتمد في صادراتها على النفط، ويعتبر هذا المورد من الموارد الناضبة التي من الممكن أن تصبح محدودة أو تختفي مستقبلا من كثرة الاستخراج، وأصبح من الضروري على الدولة الجزائرية البحث عن مصادر جديدة للدخل، ومن أهم هذه المصادر الاقتصاد الأزرق حيث تزخر البلاد بشاطئ طويل يمكنها من الاستثمار في الموارد المتاحة، وبطول يصل 1280 كلم ورصيف قاري 24 كلم ومساحة بحرية 9. مليون هكتار وثروة سمكية تقدر 580000 طن، مما يجعل الجزائر من الدول التي تمتلك رصيد كبير من الثروات المائية. أن لساحل الجزائري يعتبر السواحل الغنية بالمرجان الأحمر والإسفنج وأكثر من 600 نوع من الطحالب التي تستخدم مجالات متعددة كالزراعة والصناعة والأدوية، ومن القطاعات المهمة في الاقتصاد الأزرق في الاقتصاد الجزائري هو قطاع الصيد البحري بمخزون كبير من أنواع الأسماك المختلفة التي تصل الي 194 نوع، وتحتوي البلاد على 100000 هكتار من المسطحات المائية الطبيعية والصناعية التي تساعد في تطوير الأنشطة لتربية الأحياء المائية والمصايد الداخلية (بن عباس & لعور، 2019).

وقد سعت الجزائر بوضع التشريعات وتقوية المؤسسات لدعم الموارد المائية، فقامت الدولة بوضع قانون لصيد البحري وتربية المائيات، وقانون التنمية المستدامة للسياحة، وهذه القوانين وضعت لحماية المقدرات والثروات الموجود في السواحل الجزائرية. وقد وضعت الدول خطط تنمية مثل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 وهذا كان الإطار للسياسة السياحية التي تحمي القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية للدولة، وقد أصبحت السياحة القطاع التي تنظر له الجزائر على أنه القطاع التي سيساعد البلاد على إحلاله محل قطاع النفط، وبعد وضع هذه الإجراءات زار عدد السياح من 86600 سائح في سنة 2000 الي 2733000 سائح سنة 2013، وساهم القطاع في توفير فرص عمل لـ 6283 في سنة 2015 بعد أن كان العدد في سنة 2000 لا يتجاوز 3924 موظف، ولكن بالرغم من ذلك فأن الإمكانيات من حيث الفنادق لا تعتبر بحجم الإمكانيات السياحية للجزائر (لخضر & بورحلي، 2016).

وانضمت الجزائر لخطة الاتحاد الإفريقي التي تسعى لتنمية الاقتصاديات الزرقاء للدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط بشكل تكون فيه الاستفادة لكل الدول عن طريق تبادل المعارف والتخطيط المشترك على المستوى الإقليمي، ووضع سياسة بحرية لتكون خارطة طريق بين الدول، وكذلك اعتمدت البلاد خطة لتطوير الاقتصاد

البحري الأزرق في اطار الاجتماع الوزاري لدول غرب المتوسط 2017 في مدينة نابولي والتي كان أساسها وضع مشاريع للنشاطات البحرية وفق معايير تضمن استدامة الموارد ومنها المحافظة على التنوع البيولوجي وتوعية السكانية البحرية والاستهلاك والإنتاج المستدام وتطوير الصيد البحري والمائيات، وتطوير النقل والأمن البحري ومكافحة التلوث البحري وكانت هذه الخطة تمتد لسنة 2030 (سلامي & دبش، 2023)

وهناك قطاعات أخرى مثل النقل البحري والصيد البحري التي أولت لهم الدولة أهمية كبيرة من خلال الخطة الموضوعة لسنة 2050، حيث توجهت الدولة لإقامة ميناء جديد سيحتوي على 23 رصيفا و 25 مليون طن من البضائع سنويا، وكذلك قطاع الصيد البحري والتربية المائية وتمتلك الدولة ما يقارب من 6 ملايين طن من الأسماك على طول ساحلها، وهناك خطة استراتيجية تقفيس بيض الأسماك من خلال 13 حوضا في محيط العاصمة وتشجيع المستثمرين للدخول إلى هذا النوع من التجارب لزيادة الإنتاجية من أنوع الأسماك كشبوط والبلطي، وضعت نصبها نحو هدف الوصول إلى 274 الف طن من الإنتاج من الأسماك في سنة 2025، ومن خلال ما تم سرده يتضح بأن الجزائر لازالت لم تتقدم بصورة واضحة نحو وضع الاقتصاد الأزرق في سلم الأولويات (بن عباس & لعور، 2019).

التجربة السنغافوريــة: بالرغم من قلة الموارد الطبيعية لدي سنغافورة إلا أنها حققت تطور اقتصادي سريع، وكانت تعتمد في بعض الجوانب على ماليزيا ومنها إمدادات المياه، ولكن بعد فترة قامت سنغافورة في الاستثمار في تدوير وتحلية المياه وكان الخطة من شح في المياه إلى الوصول إلى الاكتفاء الذاتي سنة 2061 وذلك من خلال التخطيط الاستراتيجي لتلبية الاحتياجات من المياه، وكانت هذه الخطة تتمثل توسيع مناطق تجميع المياه من 11% إلى 75% من مساحة الدولة، وكان قبل ذلك تعتمد على الاتفاقية المبرمة بينها وبين ماليزيا، حيث كانت تستري غالون الماء من نهر جاهور وبنت السدود لهذه المياه ومن ثم تتم تنقيته، إلا أن الاتفاقية لم يتم تمديدها بسبب بنودها التي لم تتم الاتفاق عليها. وبالرغم من أن العالم يستخدم المياه الجوفية إلا أنها تعتبر ضئيلة في سنغافورة وبالتالي اضطرت الدولة لبناء خزانات لتخزين مياه الأمطار في سنة 2011 تصل إلى 17 خزان، وهذا ساعد على تجميع المياه من خلال شبكة يصل طولها الي 4340 ميلا من الأنهار والبرك وتحويلها للتخزين في هذه الخزانات.

وتوجهت الدولة لسياسة أخرى في الحصول على المياه من خلال تحلية مياه البحار عن طريق 3 محطات تغطي ما يقار 25% ممن الطلب المائي، وهناك خطة مستقبلية بحلول 2080 بحيث تغطي هذه المحطات 80% من الطلب المحلي، إلا أنه يعاب عليها تكلفتها العالية واستخدامها للطاقة. وقد توجهت سنغافورة كذلك لتدوير المياه الأقل تلوثا ومنها مياه الصرف الصحي التي تعتبر ظاهرة معروفة دوليا، فوضع مشروع NEWater وقد وفرت ثلث احتياجات البلاد من المياه، وهناك نظرة مستقبلية لتغطية 50% من احتياجات المياه بحلول سنة 2060، حيث تنتج محطات معالجة المياه إلى 430 مليون لتر يوميا وتستخدم هذه المياه في الاغراض الصناعية والتبريد (أنيسة & رشيد، 2024).

التجربة الإماراتيـــــة:- يعتبر النفط من أهم الموارد التي تساعد الدولة في مقابلة احتياجاتها الاقتصادية، ولكن مع تقلب أسعار الخام اصبح لزاما عليها التحول لخيارات أخرى للاستفادة منها وتكون أكثر استدامة، ومن هذه الخيارات التي تعتبر من الأهم في دولة الإمارات هي البيئة الساحلية والبحرية التي تتميز بها البلاد، ومن احد المشاريع التي تم تأسيسها كان برنامج المصايد السمكية من خلال خطة مدتها اربع سنوات من 2015-2018 لوضع مراجعة كاملة للمصايد ووضع القواعد الرئيسية لمصايد مستدامة بحلول 2030، ومن ناحية أخرى، تم الاستثمار في الموانئ باعتبار الموقع الجغرافي للأمارات حيث تطل على كل من ساحل الخليج العربي وخليج عمان استفادة من هذا الساحل حيث اصبحت مركز التجارة البحرية مما أتيح لها ان يصبح هذا كمدخول للدولة، ومن خلال التوسع في بناء الموانئ البحرية التي وصلت الي 15 ميناء بحري، وتحاول الإمارات لتصبح مركزا لتشغيل الموانئ حول العالم حيث إن موانى دبي تشغل أكثر من 60 محطة في 6 قارات، وقامت الشركة بتوظيف حوالي 30 ألف موظف، وللسياحة أهمية في الاقتصاد الإماراتي وتعتبر وجهة عالمية وما يساعدها توفر ساحل بحري يساعدها في وضع نشاطات وجذب السياح. ويمثل الاقتصاد الأزرق 68% من الناتج للاقتصاد الإماراتي وتسعى الإمارات إلى الاستثمار في البيئة البحرية للوصول لمراكز متقدمة في مجالات كالسياحة لبحرية، تربية الأسماك، مركز للشحن العالمي (عفيف واخرون، 2019).

التجربة المغربيـــــة:- تمتلك المغرب خطا ساحليا مميزا وواجهتين بحريتين حيث تطل على البحر المتوسط وكذلك المحيط الاطلسي مما يجعلها محطة ربط بين أكثر من قارة، ويمتد الساحل المغربي بمساحة 3.500 كلم، وثروة سمكية كبيرة، ويحتل

الصيد البحري والسياحة والنقل البحري والخدمات الموانئ مكانة كبيرة في الاقتصاد المغربي، فقطاع الصيد البحري يسهم بقيمة 2% من الناتج المحلي ويتيح 700 الف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، وهناك وزارة تعني بالصيد البحري وقد وضعت خطة للاستفادة من الثروات البحرية حيث بلغت المحصول السمكي في سنة 2017 الي 1.4 مليون طن وقد تحصلت البلاد من صادرات هذا القطاع 22 مليار درهم، أما في قطاع الاحياء المائية تسعي الدولة وفق خطة 2030 لتحسين إنتاج المصايد البحرية وفق استثمار مبالغ لتحسين هذا القطاع وتطويره ليساعد اقتصاد البلد.

ومن القطاعات المهمة في الاقتصاد المغربي يعتبر قطاع السياحة ثاني قطاع مساهم بشكل كبير في الاقتصاد المغربي من حيث مساهمته في الناتج المحلي، وتوفير فرص عمل للأفراد، وقد وضعت البلاد خطة لتطوير هذا القطاع عن طريق بناء منتجعات سياحية في عدة مدن لاستقطاب 10 ملايين سايح وفق خطة مبدئية لسنة 2020. ومن الخطط الموضوع لدعم القطاع الأزرق خطة دعم النقل البحري والخدمات اللوجستية، فعمدت البلاد لتطوير البنية التحتية للموانئ لمضاعفة عدد المسافرين من الموانئ من 3 الي 7.6 ملايين مسافر في إطار خطة اولية تمتد لسنة 2030، وقطاع النقل البحري يمثل أكثر من 95% من المبادلات بين المغرب وباقي بلدان العالم (المجلس الاقتصادي المغربي، 2018).

التجربة الأوروبيـــة:- يتمتع الاتحاد الأوروبي بموارد مائية لابأس بها، فالبحر المتوسط والبحر الأسود، ومياه الشمال تعد أكثر الواجهات المتوفرة لدي الاتحاد الأوروبي وتتوزع بين العديد من دول الاتحاد، ويستفاد من هذه الموارد في عدة مجالات منها السياحة الساحلية، الصيد البحري، استخراج الوقود الاحفوري والمعادن، والنقل البحري، والطاقة المتجددة من خلال توربينات الرياح. أن الاقتصاد الأزرق أسهم بشكل كبير في الدخل القومي للاتحاد الاوروبي، ففي سنة 2017 ما يقارب 205.6 يورو بمقارنة مع السنوات السابقة من سنة 2009 الي 2016 التي تتراوح بين 180 إلى 193 مليار يورو، ويعتبر السياحة الحرية والساحلية من أهم القطاعات للاقتصاد الأزرق في الاتحاد الاوروبي ويليه النقل البحري وخدمات الموانئ، ويساهم الاقتصاد الأزرق بتوفير 62% من العمالة المباشرة، ويمثل قطاع السياحة الساحلية والبحرية 20 % من نسبة توفير الوظائف، أما قطاع الموارد الحية ونشاط الموانئ يساهم بأكثر من مليون وظيفة في كليهما، اما النقل البحري فيسهم بـ 400000 الف وظيفة، أما قطاع الطاقات المتجددة فيمثل نسبة ضئيلة من التوظيف

ولكن بالرغم من ذلك فإن التوظيف في هذا القطاع يزداد بمرور السنوات حيث بدأ 600 وظيفة في سنة 2009 ووصل إلى 46700 وظيفة سنة 2017. ويتضح بأن الاتحاد الاوروبي اتخذت خطوات كبيرة لتحقيق هذه الأهداف وتحقيق الهدف الرئيسي ألا وهو التنمية المستدامة (جيلالي & حنصال، 2024).

ومن خلال التجارب السابقة يمكن وضع بعض النقاط التي تتعلق بالاقتصاد الأزرق في ليبيا الذي يعتبر قطاع مهمش بسبب اعتماد الدولة على الموارد النفطية بشكل كبير، وتتميز البلاد بموقع جغرافي مميز يجعلها رابط مهم بين المشرق والمغرب ومعبر بين شمال إفريقيا وقلب إفريقيا، وهذا المعبر يسهل حركة التجارة بين القارة الأوروبية والإفريقية، ويلزم الدولة استغلال هذا المورد عن طريق تنمية قطاعات النقل والتجارة والخدمات اللوجستية، وهذا لا يتأتى الا بالاستثمار في الموانئ وسكك الحديد التي تساعد على التنقل بين الدول والمدن في الداخل.

ومن القطاعات التي تعتبر مهملة في الاقتصاد الليبي هي السياحة البحرية والتي تتميز البلاد بطول ساحل وطقس وتضاريس تساعد على تنشيط السياحة في البلاد ولكن البلاد تعاني من سوء المرافق السياحية، مع قلة العمالة الماهرة، مع نقص المعلومات السياحية للمعالم الموجودة في البلاد. ويعد قطاع الصيد البحري من القطاعات التي تتميز بها البلاد فالدولة تملك 1800 كم كساحل بحري، وتملك البلاد منطقة صيد في البحر المتوسط بمسافة 62 ميل بحري، وبالرغم من القوانين واللوائح الصادرة لحماية الثروة البحرية واستغلالها في التنمية المستدامة للبلاد الا انها لم ترتقي لتكون على المستوى المطلوب كجزء مهم، بل كانت القيمة المضافة للقطاع لا تتجاوز 0.003 من الناتج المحلي الاجمالي. ليبيا تمتلك موارد طبيعية تساعدها على ايجاد بديل لتوليد الطاقة بدلا عن النفط والغاز ومن هذه الموارد الطاقة الشمسية والرياح حيث تقع البلاد في منطقة الحزام الشمسي وشدة اشعاع يصنف الاعلى عالميا بمتوسط 2500 واط/ساعة/ مثر مربع سنويا، وبالرغم من هذا القدرات إلا أن الدولة لازالت تعتمد بشكل كامل على النفط الغاز في توليد الطاقة (الجريو، 2022).

الخاتمة:

الاقتصاد الأزرق يعتبر من أدوات التنمية المستدامة التي تساعد البلاد على تحقيق نمو بدون أضرار بالبيئة المحيطة للبلاد ودون هدر الموارد واستدامة الموارد للأجيال القادمة، وعند النظر للتجارب للدول المجاورة والإقليمية والقريبة من دولة ليبيا يتضح أنه من الممكن الاستفادة من هذه التجارب لوضع خطط استراتيجية مشابهة للدول التي

نجحت من الاستفادة من الاقتصاد الأزرق ولا يمكن ذلك الا بالأخذ بالتوصيات التالية لتحسين الاداء لهذا القطاع المهم ومنها: -

- على الدولة التوجه نحو اتخاذ الاقتصاد الأزرق كأساس اقتصادي مستدام لتحقيق تنمية شاملة على طول ساحل البلاد.
- يجب العمل على نقل التكنولوجيا والتقنية من الدول المتقدمة مثل الاتحاد الأوروبي من خلال عقد الشراكات والاتفاقيات التي تسهم بنقل المعرفة باليات البحرية ودعم القطاع البحري.
- وضع إطار تشريعي يمنع الاستخدام الجائر للموارد المائية التي تملكها الدولة، وذلك من خلال سن القوانين التي تجرم التعدي غير الشرعي على الموارد مثل الصيد الجائر، إتلاف المرافق السياحية.
- تشجيع الاستثمار المحلي الخاص والعام، وجذب الاستمارات الأجنبية للمساهمة في تنمية الأنشطة الساحلية من سياحة ونقل بحري، وتأمين.
- نشر الوعي بين السكان القاطنين على الساحل البحري بالأهمية الكبيرة للمقدرات التي تملكها الدولة.
- الاستفادة من الموقع الجغرافي للدولة الليبية لتكون مركز مرور لأكثر البضائع وخط ربط بين الدول عن طريق تطوير وانشاء موانئ حديثة تفي بمتطلبات الازدحام البحري للسفن وبواخر النقل.

المراجـــــــع: -

1- أمينة لطروش عبد القادر برينيس (2022) الاقتصاد الأزرق في اطار اتفاقية قانون البحار 1982، مجلة هيرودوت للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 1، ص 43-449.
2- زينب داشور & فاطمة لفته (2020) الاقتصاد الأزرق مسار جديد لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة بنغلاديش حالة دراسية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة واسط، العراق، المجلد 13 العدد 39.
3- زهيرة أفلفيز نور الهدى بن حميمد (2019) مقاربة الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة: التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
4- سلامي حسينة عبد النور دبش (2023) الاقتصاد الأزرق كنهج جديد لتحقيق الإدارة المستدامة للبحار والمحيطات، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 7 العدد 2، الجزائر، ص 454-472.
5- بن رمضان أنيسة & بومدين محمد رشيد (2024) هل يدفع الاقتصادي الأزرق إلى تحقيق النمو الاقتصادي؟ قراءة نظرية وتطبيقية في تجربة سنغافورة،مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 9 العدد 1.
6- هناء عفيف، حجلة حازم & امال بوسواك (2019) نحو التوجه إلى اقتصاد ازرق: تجربة الإمارات العربية المتحدة، ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية 02 - 03 ديسمبر 2019.
7- عبد الرزاق مولاي لخضر & خالد بورحلي (2016) متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 4، ص 67-81.
8- سامية بن عباس & اكرم لعور (2019) التوجه نحو الاقتصاد الأزرق... كمسار جديد لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر عبر البحر المتوسط، مجلة العلوم الانسانية، جامعة ام البواقي، المجلد 6 العدد 1، ص 362-382.
9- عبد الحفيظ مسكُين & ريمة زرقوط (2019) التوجه نحو الاقتصاد الأزرق وأثره على التنمية المستدامة، ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية 02 - 03 ديسمبر 2019
10- نسيمة بن يحي (2022) الاقتصاد الأزرق الية لتحقيق التنمية المستدامة في البحر المتوسط، مجلة الابحاث، المجلد 7 العدد 2، ص 197-213.
11- نجلاء الجريو (2022) متطلبات واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2010)، رسالة ماجستير، جامعة الزاوية، كلية الاقتصاد.
12- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2018) الاقتصاد الأزرق: ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد للمغرب، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المغرب.
13- سفيان خلوفي & كمال شريط (2021) الاقتصاد الأزرق المستدام: ركيزة اساسية لبلورة نموذج استراتيجي تنموي جديد في الجزائر، المؤتمر العلمي حول الاقتصاد الأزرق تعزيز للتنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والبيئة، ص 116-145.
14- مزواغي جيلالي & أبوبكر حنصال (2024) فرص الاقتصاد الازق في دول الاتحاد الأوروبي، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 05 /العدد 01، ص 25- 44.